وزراء اختفوا في ليلة وضحاها وأصبحوا خارج نطاق التغطية ومحاسبة الشعب، الكهرباء يختفي وزيرها وينير ليالي لندن بملايين الدولارات، احتفالا بزفاف ولده البكر، وزير التجارة أصبح تاجرا وصاحب اكبر شركات لتوريد السيارات الصفراء والحمراء إلى العاطلين عن العمل.... وزير الدفاع صار في مراكز الهجوم لأنه يملك خفايا نقاط الضعف والقوة للسلاح الذي استورده برغم انتهاء"الاكسباير" ،والقافلة تسير بالسراق والمفسدين!

□ بغداد / إيناس طارق

خوف من لغز المادة ٢٥ في مشروع موازنة ٢٠١٢!

صك غفران قريب يشرع لحماية سرّاق المال العام

غياب الحسابات الختامية تستّر فاضح على الفساد

مها الدوري: مخالفات خطيرة، و الدولة تهدر المال العام بشتى الطرق

لجنة تقصي الحقائق: أين ذهبت ٧ تريليونات عراقي؟ والمادة ٢٥ صك غفران

اللجنة الاقتصادية: تأخير الموازنة العامة للعام الحالي يتسبب بخسارة وزارة التجارة ١٥٠ مليون دولار!

وزارة التخطيط: الموازنة المالية للعام ٢٠١٢، تتراوح ما بين ١١٢ و١٢٠ مليار دولار، مؤكدة أن ٣٥% منها خصصت للموازنة الاستثمارية

وبعد مرور ٨ سنوات من إقرار المادة ٢٥ من مشروع موازنة الدولة الاتحادية يشتد السجال بين اللجان البرلمانية المالية والاقتصادية لتنضم إلى قافلتهم المتأخرة بكشف الحقائق ، هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية بضرورة إلغائها قبل إقرار قانون الموازنة لعام ٢٠١٢ لأنها أجازت لوزير المالية إطفاء سلف من ٢٠٠٤/١/١ لغاية ٢٠١١، وهذه المادة سوف تكون ستائر لإخفاء وضياع ٧ تريليونات عراقي صرفت "سلف عام ٢٠٠٩" خارج تخصيصات الموازنة. طالب رئيس لجنة تقصي الحقائق النيابية لتسوية حسابات صندوق تنمية العراق أحمد الجلبي، برفع المادة ٢٥ من مشروع قانون الموازنة للعام الحالي، فيما اعتبرها "صك غفران" للمتجاوزين على المال العام.

حرمان التجارة من العقود

النائب محمد سلمان في اللجنة الاقتصادية أكد أن تأخر إقرار الموازنة العامة للعام الحالي سيتسبب بخسارة وزارة التجارة ١٥٠ مليون دولار، بالوقت الذي أشار فيه إلى سعي الحكومة لزيادة الموازنة الاستثمارية خلال السنوات المقبلة، دعا إلى ضرورة دعم القطاع الخاص والقطاعات الاقتصادية الأخرى، إضافة الى ان تأخر إقرار الموازنة العراقية للعام الحالي ٢٠١٢ سيؤثر سلبا على مجالس المحافظات والوزارات العراقية وخاصة وزارة التجارة، مبينا أن "تأخر إقرارها سيتسبب بخسارة وزارة التجارة ١٥٠ مليون دولار، يذكر أن سلمان صرح في وقت سابق "أن عدم وصول الميزانية الخاصة بالوزارات في الوقت المحدد لها سيحرم وزارة التجارة من تنظيم عقود مع بعض الدول بالنسبة لبعض مواد الحصة التموينية التي تشهد انخفاضا في الوقت الحاضر"، مشيرا إلى أن "الوزارة ستضطر إلى شراء هذه المواد بأسعار أعلى في وقت لاحق".

وتابع أن "الحكومة العراقية تسعى إلى زيادة الموازنة الاستثمارية للأعوام القادمة لتصل إلى ٦٠٪ شأنها شأن الموازنات الاستثمارية في دول العالم"، معتبرا "الموازنة الاستثمارية للعام الحالي والبالغة ٣٧٪، خطوة متقدمة مقارنة بالسنوات الماضية، ودعا إلى تنمية ومساعدة القطاع الخاص العراقي والنهوض بالقطاعات الاقتصادية الأخرى لتوفير موارد أخرى للموازنة العراقية"، لافتا إلى أن "العراق ما زال يعتمد في موازنته السنوية على ٩٠٪ من الواردات النفطية التي غالبا ما تكون أسعاره متقلبة".

البحث عن البدائل

إلى ذلك، دعت عضو لجنة الطاقة والنفط البرلمانية والنائبة عن التحالف الوطني سوزان السعد إلى ضرورة إيجاد البدائل الاقتصادية وعدم الاعتماد الكلي على واردات النفط السنوية، مبينةً أنه في حال اعتماد العراق على النفط سيؤدي إلى "كارثة اقتصادية" في البلاد.

وقالت السعد في تصريح سابق : على الحكومة الاتحادية ألا تعتمد على النفط بإيرادات الدولة السنوية تحسباً لتعرض العراق لظروف غير طبيعية تمنعه من تصدير النفط الى الخارج او نفاد الكمية النفطية الكامنة تحت باطن الأرض، مشددةً على ضرورة إيجاد البدائل للنفط من خلال تفعيل القطاعات الاقتصادية كالزراعة والصناعة وغير ذلك.

وأشارت الى أن العراق في حال استمراره بالاعتماد على واردات النفط سيؤدي ذلك إلى "كارثة اقتصادية".

وأضافت السعد: أن الموازنة المالية العراقية ما زالت معتمدةً بنسبة (٩٥٪) على إيرادات النفط نتيجة توقف المعامل والمصانع وتدهور القطاعات الاقتصادية المختلفة، لذلك فإن الاقتصاد العراقي ريعي مستنداً الى قاعدة واحدة هي "النفط"، داعيةً الى إيجاد البنى التحتية لكافة القطاعات الاقتصادية في سبيل تفعيلها لكي تنقذ الاقتصاد العراقي من الهلاك.

وذكرت عضو لجنة الطاقة والنفط النيابية: أن العراق لا يمكن له أن يستغني عن الشركات الأجنبية في عملية استخراج واستكشاف النفط، نتيجة قلة الخبرة المحلية في هذا المجال، مشددةً على ضرورة تأهيل الكوادر العراقية لكي يتبنوا عملية استخراج واستكشاف الآبار النفطية في العراق.

وفي وقت سابق، حذر عضو اللجنة المالية والنائب عن ائتلاف العراقية إبراهيم المطلك من تأثر العراق بالأزمات الاقتصادية العالمية كون إيراده أحادياً، داعياً الى وضع حلول مستقبلية لتجنبها.

وقال المطلك في تصريح سابق: من المحتمل أن يشهد العالم أزمة اقتصادية جديدة، تكون أقوى من السابقة والعراق سيتأثر بها كونه معتمدا بإيراداته السنوية على النفط فقط، مشيراً إلى ان الأزمات الاقتصادية العالمية ناتجة عن انخفاض سعر النفط في الأسواق النفطية العالمية وهذا ما سيؤثر على الاقتصاد العراقي كونه ريعياً.

ودعا المطلك الحكومة الاتحادية ومجلس النواب الى وضع الحسابات الدقيقة والحلول المستقبلية من خلال تعديل الموازنة السنوية وفق دراسة علمية دقيقة، وتابع: تكون من قبل مستشارين وخبراء دوليين لتقدير سعر برميل النفط الذي تعتمد على أساسه الموازنة لغرض تجنب الأزمة الاقتصادية والحد من خطورتها.

الحسابات الختامية

بينما بينت النائبة مها الدوري في تصريح لـ(المدى) : أن اللجنة البرلمانية المكلفة بتسوية "الحسابات الختامية تضمنت مخالفات خطيرة، وان الدولة العراقية تهدر المال العام بشتى الطرق، ورفع المادة ٢٥ من الموازنة الاتحادية قبل تمرير قانون التخصيصات المالية لعام ٢٠١٢ أمر ضروري ولابد من تطبيقه... وفي إشارة إلى آخر مؤتمر عقدته لتسوية الحسابات، أوضحت أن اللجنة البرلمانية المكلفة بتسوية حسابات صندوق التنمية العراقي طلبت من رئاسة البرلمان رفع المادة ٢٥ من مشروع الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٢ وإلغاءها قبل إقرار القانون لأنها أجازت لوزير المالية إطفاء سلف من ٢٠٠٤/١/١ وحتى ٢٠١١/١٢/٣١، أنفقت قسما منها دون تخصيص من الموازنات وكشفت أن مجلس الوزراء طلب مؤخرا مناقشة الحسابات الختامية من ٢٠٠٤-٢٠٠٩، واصفة تلك المادة القانونية بأنها صك غفران للمتورطين بهدر المال العام.

وقالت الدوري في هذا المؤتمر إن "هناك ٧ تريليونات دينار صرفت عام ٢٠٠٩ «سلف» خارج تخصيصات الموازنة، وانَ ديوان الرقابة المالية لم يجد سندات رسمية تبين آلية صرف تلك الأموال".

لجنة تقصي الحقائق

وقال أحمد الجلبي رئيس لجنة تقصي الحقائق النيابية لتسوية حسابات صندوق تنمية العراق في وقت سابق إن "لجنة تقصي الحقائق النيابية الخاصة بتسوية حسابات صندوق تنمية العراق تدعم الإنفاق المخصص في الميزانية العمومية خلال السنوات الماضية"، مؤكدا أنها "وضعت ملاحظاتها على مشروع قانون الموازنة المطروح على البرلمان للعام الحالي".

وأضاف الجلبي أن "اللجنة تطالب برفع المادة ٢٥ من هذا القانون لأنها أجازت لوزير المالية إطفاء سلف من ٢٠٠٤/١/١ وحتى ٢٠١١/١٢/٣١، أنفقت قسما منها بدون تخصيص من الموازنات"، مبينا أن "هذه المادة يجب أن ترفع من قانون الموازنة لأنها بمثابة صك غفران لكل المتجاوزين، الذين أنفقوا المال العام دون مخصصات في الميزانية، خلافا لقانون الإدارة المالية رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٤".

وقررت رئاسة مجلس النواب العراقي، في السادس من شهر شباط الحالي، تأجيل جلسة البرلمان الـ١٩ من الفصل التشريعي الثاني للسنة التشريعية الثانية إلى الـ١٤ من شهر شباط الحالي، لعدم اكتمال النصاب القانوني، والتي كان من المقرر فيها استمرار مناقشة قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية ٢٠١٢ بعد أن تمت قراءتها قراءة ثانية في الـ٣١ من شهر كانون الثاني الماضي.

تصريحات من غير حلول

وأعلن وزير المالية رافع العيساوي، في كانون الأول من العام ٢٠١١، عن إقرار الحكومة للموازنة العراقية لعام ٢٠١٢ التي بلغت ١١٧ تريليون دينار وبعجز ١٤ تريليون دينار، وباعتماد إنتاج مليونين و٦٠٠ ألف برميل يوميا، وبسعر ٨٥ دولارا للبرميل الواحد.

مجلس النواب

وطالب رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي، في الـ٢٨ من تشرين الثاني ٢٠١١، بضرورة الإسراع في انجاز الموازنة السنوية للعام ٢٠١٢ خلال مدة قصيرة، مؤكداً ضرورة عدم المساس بحقوق المحافظات في ضخ الأموال باتجاه إقامة المشاريع والاستثمارات، فيما أكد الصندوق الدولي أنه يعمل على تخفيض وتقليل الموازنة الجارية في ميزانية العراق لعام ٢٠١٢.

وقال عضو اللجنة المالية النائب هيثم الجبوري إن طلب هيئة الرئاسة في مجلس النواب والمتمثلة في رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي بضرورة وصول الحسابات الختامية لعام ٢٠١٢ لتكون بداية للتصويت على موازنة العام ٢٠١٢، معجزة لا يمكن تحقيقها في الوقت الحاضر ، الأمرِ الذي سيجعل من إقرار الموازنة شيئا مستحيلا، مبيناً أن مسودة الحسابات الختامية لعام ٢٠١٠ وصلت إلى اللجنة المالية لكن هي الأخرى يجب أن تمر بمراحل منها التدقيق والمراقبة في ديوان الرقابة المالية ومن بعدها تذهب إلى وزارة المالية وبعدها إلى مجلس الوزراء وهذه العملية وحدها تتطلب نحو ستة أشهر على الأقل، فما هو الحال سيكون بحسابات العامين ٢٠١١ و٢٠١٢ ومتى سينتهي العمل بها؟، وأضاف: أنه جرت العادة في الوقت السابق أن أعضاء من مجلس النواب يطلبون الحديث لإبداء آرائهم حول الموازنة، وموازنة العام ٢٠١٢ سجل نحو ٦٣ نائباً وأغلبهم أكملوا حديثهم حول مشرع قانون الموازنة، والمفروض من مجلس النواب أن يغلق باب المناقشة وأن تعتبر القراءة الثانية منتهية، لكن اللجنة المالية تفاجأت أن رئيس مجلس النواب وهيئة الرئاسة طرحوا الموضوع مرة ثانية إلى المناقشة وكأن اللجنة المالية لم تفعل شيئاً.

وأكد عضو اللجنة المالية: أن مناقشة الموازنة العامة لسنة ٢٠١٢ استغرقت نحو ثلاث جلسات وأعطيت وقتا كبيرا جداً، مبيناً أن على مجلس النواب أن ينهي المناقشات كونها أكتفت بما طرح من ملاحظات لكي تكون مهيأة للتصويت .

نثريات الوزراء خارج بنود الموازنة

وكانت وزارة التخطيط العراقية أعلنت في (٢٢ أيلول ٢٠١١)، أن الموازنة المالية للعام ٢٠١٢، ستتراوح ما بين ١١٢ و١٢٠ مليار دولار، مؤكدة أن ٣٥٪ منها خصصت للموازنة الاستثمارية، في حين بلغت موازنة العام ٢٠١١ الماضي ٨١,٩ مليار دولار وبعجز ١٣,٣ مليار دولار.

من جانبها، كشفت اللجنة المالية البرلمانية عن عدم إدراج نثريات الوزراء ضمن الموازنة المقدمة إلى البرلمان، مطالبة بتقديم الحسابات الختامية للسنوات الخمس الماضية. وقالت عضو اللجنة المالية نورة البجاري في تصريحات سابقة: طالبنا الحكومة العراقية بتقديم الحسابات الختامية للسنوات الخمس الماضية، مؤكدة أن التعمد بعدم عرض الحسابات الختامية على البرلمان تسبب بتفشي الفساد المالي والإداري في العديد من المفاصل الحكومية، وأوضحت البجاري: أن الدستور العراقي نص على ضرورة تقديم الحسابات الختامية للموازنة من قبل الحكومة لعرضها على البرلمان مع مراعاة عرضها قبل إقرار الموازنات السنوية، لكن هذا الأمر لن يحدث منذ عام ٢٠٠٥، وحتى تقارير ديوان الرقابة المالية لا تدرج بعض التفاصيل التي استغلت كمنفذ للفساد. وتابعت البجاري: أنها ستطالب وخلال القراءة الثانية لقانون موازنة ٢٠١٢، بتقديم الحسابات الختامية ، وأيضا درج تفاصيل أخرى ضمن أبواب الموازنة التي لم تراع الجهات المخططة لدرجها . وكشفت:أن هناك تفاصيل مهمة جداً لم تذكر خلال الموازنات، منها عدم إدراج نثريات الوزير أو أجور الخدمات الخاصة.

إلى ذلك، توقع النائب عن ائتلاف دولة القانون إبراهيم الركابي إقرار الموازنة المالية من قبل مجلس النواب خلال مدة شهر، وقال الركابي إن "الموازنة المالية قد تمت قراءتها قراءة أولى من قبل أعضاء مجلس النواب، فضلا عن أن هناك دراسة ثانية ووجود بعض التعديلات"، وأضاف أن "مبلغ الموازنة المالية جيدا ويمكن له أن يغطي مساحة كبيرة من المشاريع لاسيما الموازنة التشغيلية"، وأعلنت الأمانة العامة لمجلس الوزراء، مطلع الشهر الحالي، التصويت على مسودة موازنة عام ٢٠١٢، بقيمة ١٠٠ مليار دولار. وقال الأمين العام للمجلس علي العلاق إن "مجلس الوزراء العراقي صوت ، على مسودة موازنة العام ٢٠١٢ التي بلغت قيمتها ١١٧ تريليون دينار عراقي أي ما يعدل ١٠٠ مليار دولار"، مبينا أن "نسبة العجز في الموازنة بلغت ١٧ تريليون دينار، أي ما يعدل ١٤,٥ مليار.

أحمد الجلبي

سوزان السعد

هيثم الجبوري

مها الدوري

إبراهيم الركابي

أداء اليمين الدسورية